تحليل أسباب البطالة بين الشباب في ليبيا

(دراسة ميدانية على عينة من خريجي جامعة سرت)

Analysis of Youth Unemployment Causes in Libya:

(A Field Study on a Sample of Graduates from the University of Sirt)

الجيار وفاء[1] & محمد العيد[2]

[1] جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)،

wafaa.alimohamedelsadi@etu.univ-mosta.dz

[2] جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، laidmoh27@gmail.com

تاريخ الاستلام: 26/ 07 / 2025 تاريخ القبول: 09/ 08 / 2025 تاريخ النشر: 21/ 09 / 2025

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب البطالة بين شباب خريجي جامعة سرت في ليبيا وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمجتمع الداراسة المتمثل في خريجي جامعة سرت لعينة عشوائية بلغت (40) مفردة وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي *Spss* للوصول إلى النتائج واهمها: أن الأسباب الاقتصادية تأثيرها الكبير على البطالة. وأبرز المشكلات تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل للمشاريع وتدني الأجور في القطاع الخاص بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية والسياسية والأكاديمية

كلمات مفتاحية: البطالة.1، الشباب2، خريجي الجامعات3

تصنيفات JEL : ....، ....، ...**(وضع ترميز JEL إجباري)**

)line Spacing Sakkal Majalla, Font 10, 1(Abstract:

The abstract is a summary of closely related and interconnected paragraph; it must contain an objective This study aims to identify the causes of unemployment among young graduates of the University of Sirte in Libya.

The descriptive-analytical method was employed, targeting a study population consisting of University of Sirte graduates. A random sample of 40 individuals was selected, and the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was used to analyze the data.

The findings revealed that economic factors have the greatest impact on unemployment. The most prominent challenges include difficulties in obtaining funding for entrepreneurial projects, low wages in the private sector, as well as social, political, and academic factors.

Keywords: unemployment, youth, university graduates.

المؤلف المراسل: **الجيار وفاء [1]** wafaa.alimohamedelsadi@etu.univ-mosta.dz

مقدمة:

تُعدُّ البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من الدول، وذلك لانعكاساتها على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما تنتج عنها من آثار سلبية ذات أبعاد وجوانب متعددة في حياة الأفراد والمجتمعات، فهي تشكل بيئة خصبة لانتشار العنف والجريمة، وانخفاض مستوى المعيشة وزيادة من يقعون تحت خط الفقر.

وتحدث البطالة نتيجة ظروف اقتصادية تحول دون توفر فرص عمل مناسبة لتشغيل العاطلين الذين لم يسبق لهم العمل، كما ينتج عن هذه الظاهرة مشكلات اقتصادية واجتماعية و نفسية خطيرة، تنعكس آثارها السلبية على الشباب وكذلك على الأسرة والمجتمع، إضافة للظروف الاجتماعية والسياسية والسكانية التي تؤثر بدورها على حجم البطالة

وترتبط البطالة عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية للدول حيث تظهر البطالة وتزداد نسبها في حالة الركود الاقتصادي العام وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية "مؤقتة"، ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي، أما إذا كانت الدورة الاقتصادية نشطة أ6+ن ذلك سوف ينعكس علي الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه ونهوضه وتنوعه ، مما يؤدي إلي توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع ، وبذلك يتضح إن للدورة الاقتصادية دورا أساسيا في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة ، ونشاط سوق العمل فيها.

وليبيا شأنها شأن الدول العربية والنامية تعاني من مشكلة البطالة حيث شهدت السنوات الأخيرة، وبشكل خاص ليبيا في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها في السنوات الأخيرة، ونتيجة الأحداث الجارية وتأزم الوضع السياسي والحروب المستمرة، ومعاناة الشباب الخريجين من عدم توفر فرص عمل ملائمة، مما ينعكس سلبًا على استقرار المجتمع وأداء الاقتصاد الوطني، وهو بالتالي يؤدي أحياناً إلى انحراف الشباب وتوجههم في الانخراط في التشكيلات المسلحة أو الانحراف والتوجه للجريمة.

لذلك تُعد دراسة أسباب البطالة بين الشباب في ليبيا ضرورة ملحة لفهم العوامل المؤثرة، وإيجاد الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة، خاصةً من خلال التركيز على الشباب الخريجين من جامعة سرت، باعتبارهم يمثلون شريحة مهمة في مستقبل ليبيا.

وتتمحور مشكلة الدراسة حول ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في ليبيا، خاصة بين خريجي جامعة سرت، حيث توجد فجوة معرفية في فهم الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، برغم

توافر بعض الدراسات، إلا أن هناك نقصًا في التحليل الميداني الذي يعكس واقع الشباب ويحدد العوامل المؤثرة بشكل مباشر على دخولهم سوق العمل، ومن هنا تبرز الحاجة لمعرفة العوامل المسببة للبطالة، بهدف وضع استراتيجيات فعالة لمعالجتها وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي، وبناء على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في سؤال رئيس وهو:

ما هي أسباب البطالة بين الشباب الخريجين في جامعة سرت- ليبيا؟

1. أهداف الدراسة:

تحديد أسباب البطالة بين شباب خريجي جامعة سرت في ليبيا.

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مساهمتها في تسليط الضوء على ظاهرة البطالة بين الشباب، وتوفير بيانات ميدانية تساعد على فهم أبعاد المشكلة. كما ستوفر نتائج الدراسة أساسًا لاتخاذ قرارات مستنيرة من قبل الجهات المختصة، لمساعدة خريجي الجامعة على اندماجهم بنجاح في سوق العمل، وتقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على البطالة المنتشرة في المجتمع الليبي.

3. فرضيات الدراسة:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأسباب الاقتصادية على سوق العمل في ليبيا".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأسباب الاجتماعية على سوق العمل في ليبيا".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأسباب السياسية والقانونية على سوق العمل في ليبيا".
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأسباب الأكاديمية على سوق العمل في ليبيا".

4. منهجية الدراسة:

ستتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبيان لجمع البيانات من عينة من خريجي جامعة سرت الذين يعانون من البطالة أو يعانون من صعوبة في الاندماج في سوق العمل، كما ستُستخدم أدوات التحليل الإحصائي، مثل تحليل الوصف والتحليل الإحصائي للعلاقات، لفهم أسباب الظاهرة ومعرفة مدى تأثير العوامل المختلفة على مستوى البطالة للوصول إلى نتائج تعكس الواقع الميداني وتقديم توصيات عملية.

5. الأدب النظري

1.6 البطالة

تُعد البطالة من المواضيع الاقتصادية المهمة والتي لها آثار واضحة على استقرار المجتمع ورفاهيته، وهي ظاهرة تعتبر من التحديات التي تواجه المجتمعات كافة، لها آثارها الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية على أفراد المجتمع، من تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة الفقروارتفاع مستوى الجريمة، وسيتم من خلال التالي عرض مفهوم البطالة وأشكالها وأهم أسبابها.

2.6 تعريف البطالة:

عرفت البطالة بأنها "التعطل والتوقف الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، وعلى الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج". (رحيمي، قرقاد، و العايب، 2018)

كما عرفت البطالة بأنها: "عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وخبراته ونظراً لحالة سوق العمل ويستبعد هذا حالات الاضطراب أو حالات المرض أو حالات الإصابة". (عامر، 2015)

بينما عرفت البطالة حسب منظمة العمل الدولية على أنها: تمثل كافةالأشخاص الطبيعيين الذين هم في سن العمل وغير راغبين بالعمل والباحثين عن العمل ولكنهم لا يجدونه، وهناك فترة تقاس بها البطالة تسمى فترة الاستناد وتكون عادةً أسبوع أو أسبوعين". (داود، 2010)

3.6 أشكال البطالة:

توجد عدة أشكال للبطالة ويمكن ذكر منها: (شبي و بوسحلة، 2024)

1- **البطالة الدورية:** وهي البطالة التي توجد بسبب الركود الاقتصادي الدوري وغير المستمر، لأن الاقتصاد يمر بحالات من الانكماش والانتعاش، ففي حالة الركود تتزايد معدلات البطالة نتيجة تراجع النمو الاقتصادي، ثم تنتهي مرحلة الركود مع بداية مرحلة جدية من النمو، لذا يعد هذا النوع من البطالة مرتبط بالتحولات الاقتصادية.

2- **البطالة الاحتكاكية:** ويحدث هذا النوع عند انتقال العمال من مكان إلى آخر بحثاً عن وظائف حديدة تناسب تطلعاتهم، والفترة التي يقضيها الأفراد في البحث عن وظيفة مناسبة هي التي تؤدي إلى هذا النوع من البطالة.

3- **البطالة الهيكلية:** وهي التي تحدث نتيجة تحول في هيكلة الاقتصاد الناتج عن قلة الطلب على نوع معين من المنتجات، والعرض يفوق الطلب عليه، أي حدوث فائض في عرض العمل.

4.6 أسباب البطالة:

أن معرفة أسباب المشكلة هو أساس لحلها، لذلك أن معرفة أسباب مشكلة البطالة، والعوامل المؤثرة فيها أمر ضروري لتحديد الحل الأنجح للتقليل منها، ومن أهم أسباب البطالة التطور التكنولوجي والنمو السكاني وانخفاض الأجور، والاستعانة بالأيدي العاملة غير الوطنية،

بالإضافة إلى بعض العوامل الاجتماعية والسياسية التي قد يكون لها التأثير الأكبر على زيادة معدلات البطالة، وسيتم توضيحها بشيء من التفصيل عبر التالي:

1. الأسباب الاقتصادية:

ذكر (رحيمي، قرقاد، و العايب، 2018) العديد من الأسباب الاقتصادية والتي تؤدي إلى رفع معدلات البطالة الدولية، ومن أهم هذه الأسباب:

أ. قلة الوظائف المعروضة مع زيادة عدد الموظفين، وينتج عن ذلك الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال.

ب. التخلي عن العمل والبحث عن عمل آخر جديد، ويصنف هذا النوع تحت مسمى البطالة المؤقتة، وتحدث هذه البطالة في الفترة التي يقضيها الفرد في البحث عن عمل آخر.

ج. دخول تكنولوجيا حديثة، والتي بالتالي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة المنفعة الاقتصادية وذلك بتقليل النفقات بتخفيض عدد العمالة المستخدم ومن ثم ارتفاع نسبة البطالة.

د. الاستعانة بالعمالة الأجنبية مثل العمالة المختصة بالمهن الحرفية، والت تحتاج الى استقدام عمالة من الخارج، والابتعاد عن العمالة المحلية.

2. الأسباب الاجتماعية:

وتتمثل الأسباب الاجتماعية في النقاط التالية:

أ. ارتفاع معدلات النمو السكاني مع قلة الوظائف يؤدي بالتالي إلى زيادة الفقر.

ب. غياب التنمية المحلية للمجتمع.

ج. عدم الموائمة بين مخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل.

د. صعوبة عوامل الاختيار والخبرة بسبب تدخل العلاقات الاجتماعية أو العمل بطرق غير مشروعة للأفراد عديمي الخبرة.

3. الأسباب السياسية:

وتتمثل في كافة العوامل السياسية والخاصة بالدولة والتي تؤثر في معدلات البطالة فيها ومن أمثلتها:

أ. انتشار الحروب والأزمات الأهلية والفساد الإداري في الدولة.

ب. فلسفة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف

ج. غياب التنمية السياسية وأثرها على الوضع الاقتصادي للدولة.

6. الدراسات السابقة والأدب النظري

هدفت دراسة (عبدالغفار، 2024) **من مصر بعنوان: دراسة تحليلية لأزمة البطالة في ضوء رؤية مصر 2030**، إلى دراسة مؤشرات وملامح الأداء العام لسوق العمل في مصر، وتوضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها عدم الإلمام باحتياجات سوق العمل بشكل كامل، وعدم مشاركة القطاع الخاص بشكل كافٍ في تدريب الشباب، وانخفاض التمويل من المؤسسات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا سنوياً، ورغبة الشباب في العمل في القطاع الحكومي دون القطاع الخاص وضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع العام، **ودراسة** (شبي و بوسحلة، 2024) **من الجزائر بعنوان: إشكالية البطالة والمقاربات النظرية المفسرة لها**، هدفت إلى تفسير الجانب السيكولوجي للبطالة والتطرق إلى عدة نظريات فسرت الظاهرة، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن مع اختلاف النظريات المفسرة للبطالة لكنها اتفقت اغلبها على فكرة جوهرية تتمثل في أن للبطالة انعكاسات سلبية سواءً على الفرد من خلال إلحاق الضرر بحالته النفسية وتهديد اندماجه الاجتماعي والأسري وعلاقاته مع مجتمعه، أو المجتمع من خلال عدم استفادة مؤسساته من هؤلاء الأفراد، بينما **دراسة** (آغا، 2024)**من العراق بعنوان: تحليل أثر بعض متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2022)** هدفت للتعرف على متابعة مسار ظاهرة البطالة في بالعراق وما هي السبل المتاحة والمقترحة للتقليل منها من خلال استخدام مؤشرات السياسة المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن العراق يعاني من كل أنواع البطالة خاصة البطالة الهيكلية، وأن الأدوات السياسية المالية تعد من العوامل الرئيسية المؤثرة في البطالة، أما دراسة (عريقيب)**من ليبيا بعنوان: محددات البطالة في ليبيا- دراسة قياسية**، هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل ظاهرة البطالة في ليبيا، وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة بين متغيرات الدراسة (البطالة وكمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة وهي الناتج المحلي والتضخم، عدد السكان)، وأوضحت دراسة (الهلول، 2021) **من مصر بعنوان: أسباب مشكلة البطالة في المجتمع**، بأن الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة البطالة في المجتمع، وتوصلت إلى أن من أسباب البطالة عدم توجيه الشخص المناسب ووضعه في مكان العمل المناسب مما يجعله يرفض العمل أو قبوله بصفة مؤقتة، كذلك عدم تكافؤ الفرص بين الخريجين عند التعيين، وعدم التناسب بين الأجر والعمل يؤدي إلى ترك العمل أو عدم إكماله، وأما دراسة (البديري، 2015) **من الجزائر بعنوان: مشكلة البطالة و آثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً) دراسة تحليلية**، وهدفت الدراسة إلى إيجاد تفسيرات علمية لمشكلة البطالة، والتعرف على مستوى العلاقة بين السكان في العراق والعاطلين

عن العمل، والتعرف على إشكالية العلاقة بين المجتمع العراقي المأزوم ومشكلة البطالة، وتم استخدام المنهج الوصفي المقترن بتحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق بأسباب تفاقم هذه المشكلة في المجتمع العراقي والآثار الاجتماعية المترتبة عليها بالاعتماد على البيانات الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها ونتيجة للوضع الاقتصادي والاجتماعي للعراق خلال الفترة من (1990-2013) ساهم بتفاقم مشكلة البطالة بشكل خطير رافقته درجات عالية من التضخم مما صنع حالة يسميها رجال الاقتصاد حالات التضخم الركودي، وهدفت دراسة (تركية، 2014) **بعنوان: البطالة في الوطن العربي تحديد المشكلة والآثار وآليات الإنتاج والحل** إلى مناقشة وتحليل القضية من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة العربية والوقوف على واقع السياسات المتعلقة بالبطالة وأوضاع البطالة على الصعيدين العالمي العربي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على البيانات والإحصاءات المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء والمسوح لسوق العمل بالإضافة إلى الدراسات المسحية التي قامت بها وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل وهيئة مكافحة البطالة ومنظمة العمل العربية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن معدل البطالة يتغير بشكل طردي مع مستوى التعليم، كما إن البطالة في الوطن العربي نتاج تفاعل عدة عوامل، منها ما تتعلق بطبيعة الاقتصاد العربي ومنها تُتعلق بسوق العمل.

ويلاحظ الباحثان وجود العديد من التشابه مع الدراسة الحالية، فتم استخدام المنهجية ذاتها كما ركزت كل من الدراسات السابقة على موضوع البطالة والتأثيرات المختلفة للمتغيرات ذات العلاقة، كذلك كانت العينات مشابهة، مما يعزز من موثوقية النتائج، أما أوجه الاختلاف هو إن بعض الدراسات السابقة استخدمت أدوات قياس مختلفة، بالإضافة إلى دراسة بعض السلاسل الزمنية في بعض الدراسات، كما اختلفت الدراسات في الفترات الزمنية التي أجريت فيها.

أما الدراسة الحالية تسعى إلى تقديم إسهام جديد عبر دراسة بيئة جديدة لم يتم التطرق إليها في الدراسات السابقة مع التركيز على الخريجين الشباب، مع استخدام أسلوب تحليل إحصائي

إجراءات الدراسة الميدانية (منهج ومجتمع الدراسة):

تهدف الدراسة الميدانية تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والأكاديمية المؤثرة في سوق العمل في ليبيا.

تم اتباع الخطوات المنهجية لإبراز الجوانب المرتبطة بالدراسة الميدانية والتي تمّ فيها تحديد المجتمع الأصلي للدراسة، وأدوات جمع البيانات والمعلومات التي تم اختيارها وحدود الدراسة.

1.9 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة طلبة الدراسات العليا، وتتكون عينة الدراسة من عدد (40) من طلاب الدراسات العليا بكلية الاقتصاد جامعة سرت في ليبيا.

2.9 أدوات الدارسة:

أدبيات الموضوع: استخدمت هذه الدراسة لتغطية الجانب النظري الكتب – المقالات– الدراسات وأوراق المؤتمرات والندوات وقواعد البيانات – التقليدية وغير التقليدية.

الاستبيان: وهي الأداة الأساسية لجمع البيانات وذلك لتغطية الجانب الميداني من هذه الدراسة.

3.9 خطوات بناء الاستمارة

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تصميم استمارة استبيان تغطي كل جوانب المشكلة ومتغيراتها، وقد احتوت استمارة الاستبيان على مجموعة من الاسئلة، حيث صممت أسئلة الاستبانة على النحو التالي: -

- أسئلة الاختيار من متعدد
- أسئلة بناء على نموذج ليكرت الخماسي

4.9 أداة جمع البيانات (الاستبيان)

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان تغطي كافة جوانب المشكلة ومتغيراتها، وقد احتوت استمارة الاستبيان على مجموعة من الاسئلة، ولغرض قياس واختبار متغيرات الدراسة تم اللجوء الى استخدام مقياس ليكرت الخماسي في قياس هذه الفقرات على النحو التالي:

جدول رقم (1) درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

يوضح الجدول رقم (1) مستوى الإجابات لعينة الدراسة لكل فقرة، حيث أن الإجابات موضحة بقيم توضح مستوى الموافقة لكل إجابة، وذلك عن طريق القيم المتوسطة لهذا الفقرة، والتي تتراوح من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، وأن هذه القيم مثبته بأرقام من (1 - 5) وأن كل رقم يعكس مستوى الإجابة لعينة الدراسة لكل فقرة على حدا.

- **مقياس ثبات وصدق أداة القياس: -**

جدول رقم (2) نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة الثبات والصدق

أبعاد الدراسة	عدد الأسئلة	معامل الفا كرونباخ	الصدق
الأسباب الاقتصادية	7	0.923	0.961
الأسباب الاجتماعية	7	0.948	0.974
الأسباب السياسية والقانونية	7	0.959	0.979
الأسباب الأكاديمية	7	0.966	0.983
الإجمالي	**28**	**0.987**	**0.993**

لغرض التأكد من دقة صياغة فقرات الاستبيان وسلامة العبارات المستخدمة، فقد تم اختبار ثبات الاستبيان عن طريق اخضاع فقراته لاختبار قوة الثبات "معامل ألفا كرونباخ"، حيث أن قاعدة القرار لهذا الاختبار أنه كلما اقتربت نتيجة الاختبار أو قيمة معامل ألفا كرونباخ من الواحد صحيح كلما دل ذلك على قوة ثبات أداة الدراسة. يتضح من الجدول(2) نلاحظ أن أداة الدراسة " الاستبيان" تتسم بالثبات، حيث أن قيمة الاختبار لإجمالي فقرات الاستبيان كانت (987.)، وهو أعلى من الحد الأدنى المقبول للاختبار، وهو (0.60). كما تشير البيانات ان قيمة الصدق تساوي (993.) هي قيمة كبيرة مما يدل على صدق عبارات الاستبانة.

7. تحليل البيانات العامة

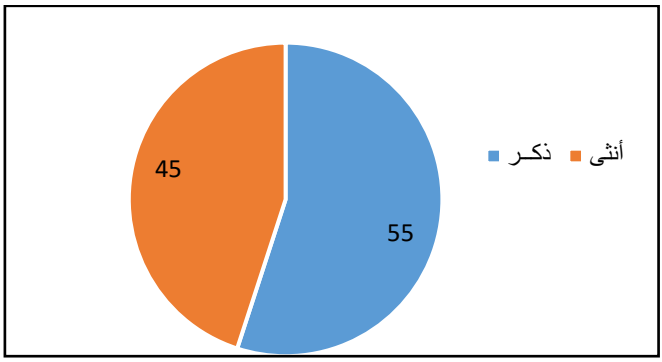
1.10 تحليل البيانات العامة لعينة الدراسة

- **حسب النوع**

الجدول رقم (3) يبين نتائج عينة الدراسة حسب النوع

النوع	تكرار	نسبة
ذكر	22	55.0
أنثى	18	45.0

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss



الشكل رقم (1) يبين نتائج عينة الدراسة حسب النوع

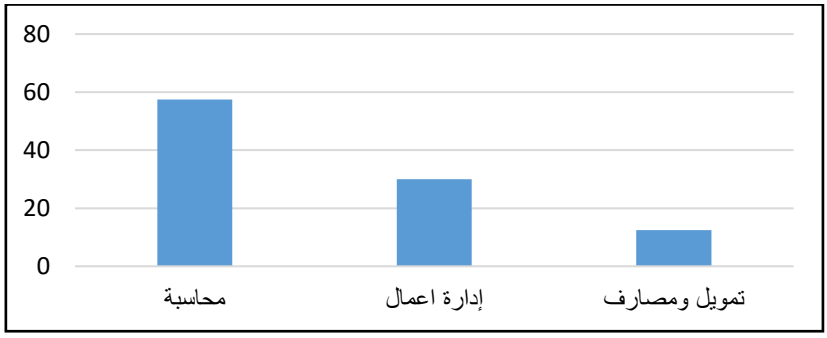
يتضح من الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب النوع وتحتوي العينة على أراء كلا النوعين (الذكر، والانثى)، فبلغت نسبة الذكور (55%) بينما نسبة الإناث (45%) وتبين أن ونسبة الذكور أكثر بمقدار فقط 10% من نسبة الاناث، وهذا يدل على تنوع العينة العشوائية بين خريجي جامعة سرت من حيث النوع.

- **حسب التخصص**

الجدول رقم (4) يبين نتائج عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	تكرار	نسبة
محاسبة	23	57.5
إدارة اعمال	12	30.0
تمويل ومصارف	5	12.5

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss



الشكل رقم (2) يبين نتائج عينة الدراسة حسب التخصص

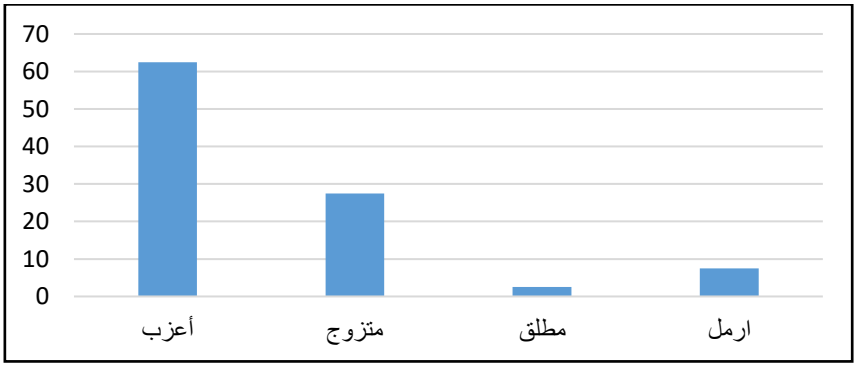
يتبين من الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) أن عينة الدراسة كانت من مجتمع طلبة الدراسات العليا بكلية الاقتصاد جامعة سرت، حيث احتوت على ثلاثة تخصصات وهي طلاب قسم المحاسبة وهي النسبة الأكبر من عينة الدراسة، ثم إدارة الاعمال، ثم التمويل والمصارف وهم النسبة الأقل.

- **حسب الحالة الاجتماعية**

الجدول رقم (5) يبين نتائج عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	تكرار	نسبة
أعزب	25	62.5
متزوج	11	27.5
مطلق	1	2.5
ارمل	3	7.5

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss



الشكل رقم (3) يبين نتائج عينة الدراسة حسب التخصص

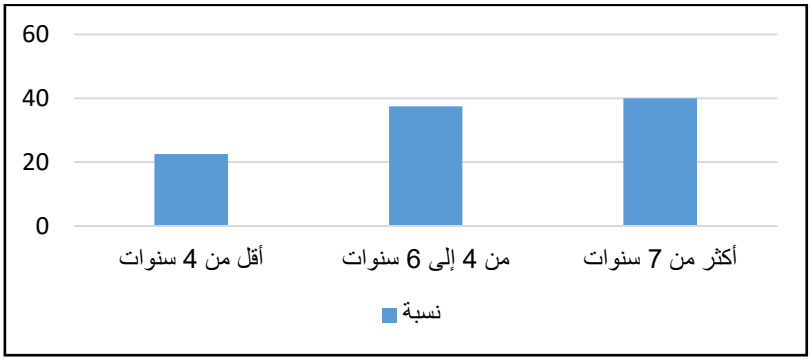
كما يبين الجدول أن أكثر من 60% من عينة الدراسة حالتهم الاجتماعية أعزب، والمتزوجون أقل من 30%، ثم الارامل والمطلقون وهم النسبة الأقل حيث بلغوا 7.5% و2.5% على التوالي. ويفيد هذا التنوع في عينة الدراسة في تحقيق أهداف الدراسة.

- **حسب السنوات التي مرت على التخرج**

الجدول رقم (6) يبين نتائج عينة الدراسة حسب التي مرت على التخرج

السنوات التي مرت على التخرج	تكرار	نسبة
أقل من 4 سنوات	9	22.5
من 4 إلى 6 سنوات	15	37.5
أكثر من 7 سنوات	16	40.0

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss



الشكل رقم (3) يبين نتائج عينة الدراسة حسب التي مرت على التخرج

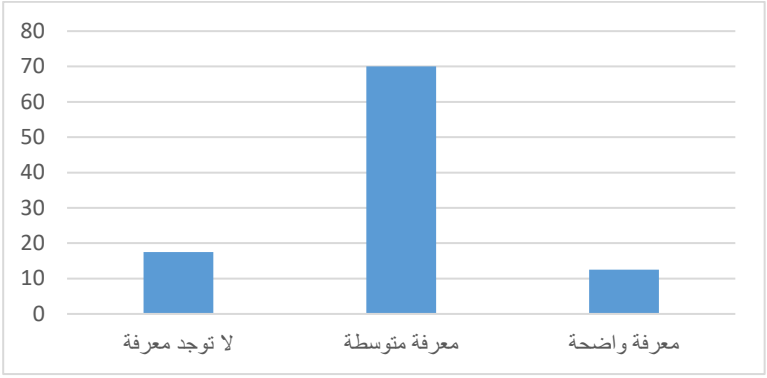
يتبين من الجدول رقم (5) والشكل رقم (3) **عدد السنوات بعد التخرج لعينة الدراسة و اتضح أن أغلب عينة الدراسة كانت للفئة (أكثر من سبعة سنوات) بنسبة (40%) والفئة التي يليها (من 4 إلى 6 سنوات) بنسبة (37.5%) والنسبة الأخيرة بلغت (22.5%) للفئة (أقل من 4 سنوات)**

- **حسب المعرفة بالفرص المتاحة في سوق العمل**

الجدول رقم (7) يبين نتائج عينة الدراسة حسب **المعرفة بالفرص المتاحة في سوق العمل**

المعرفة بالفرص المتاحة في سوق العمل	تكرار	نسبة
لا توجد معرفة	7	17.5
معرفة متوسطة	28	70.0
معرفة واضحة	5	12.5
المجموع	**40**	**100.0**

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss



الشكل رقم (3) يبين نتائج عينة الدراسة حسب **المعرفة بالفرص المتاحة في سوق العمل**

الجدول رقم(3). كما بين الجدول أن 70% من عينة الدراسة لديهم معرفة متوسطة بالفرص المتاحة في سوق العمل بينما أكد نحو 17.5% بأن ليس لديهم معرفة، وأفاد 12.5% من المشاركين بأن معرفتهم واضحة بسوق العمل.

ثانيا/ تحليل ابعاد الدراسة

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات لبعد الأسباب الاقتصادية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	sig	النتيجة
1	ضعف النمو الاقتصادي يساهم في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في ليبيا.	3.2250	.53048	%64.5	7	.011	محايد
2	محدودية الاستثمارات تعيق خلق فرص عمل جديدة للخريجين.	3.7500	.43853	%75	5	.000	موافق
3	السياسة الاقتصادية الحالية غير فعالة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	3.8250	1.00989	%76.5	4	.000	موافق
4	ضعف البنية التحتية يقلل من قدرة سوق العمل على استيعاب الخريجين.	3.6750	.82858	%73.5	6	.000	موافق
5	يعزف الخريجون عن العمل في القطاع الخاص بسبب تدني الأجور.	3.9750	.57679	%79.5	2	.000	موافق
6	زيادة عدد الخريجين مقارنة بعدد الوظائف المتاحة يزيد من معدلات البطالة.	3.8500	.62224	%77	3	.000	موافق
7	صعوبة الحصول على التمويل تمثل عائقًا أمام الخريجين الراغبين في تأسيس مشاريع خاصة.	4.5000	.50637	%90	1	.000	موافق بشدة
النتيجة		3.82857	0.64470	موافق			

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير نتائج الجدول أعلاه رقم (4) أن المتوسط العام لبعد الأسباب الاقتصادية، موافق بمتوسط حسابي وقدره (3.82857)، والانحراف المعياري(0.64470) وبتحليل فقرات المحور يتبين أن جميع العبارات تراوحت بين موافق ومحايد وموافق بشدة. وكانت عبارة " صعوبة الحصول على التمويل تمثل عائقًا أمام الخريجين الراغبين في تأسيس مشاريع خاصة." هي الأولى بمتوسط حسابي وقدره (4.5000) موافق بشدة، وانحراف معياري (0.50637)، وأهمية نسبية 90%. وعبارة " يعزف الخريجون عن العمل في القطاع الخاص بسبب تدني الأجور" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.9750) موافق، وانحراف معياري(0.57679) وأهمية نسبية 79.5%. وعبارة " زيادة عدد الخريجين مقارنة بعدد الوظائف المتاحة يزيد من معدلات البطالة" جاءت في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي وقدره (3.8500) وانحراف معياري (0.62224) وأهمية نسبية 77%. وعبارة " السياسة الاقتصادية الحالية غير فعالة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة." جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.850) موافق، وانحراف معياري(1.00989) وأهمية نسبية 76.5%. وعبارة " محدودية الاستثمارات تعيق خلق فرص عمل جديدة للخريجين." جاءت في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي وقدره (3.750) وانحراف معياري (0.43853) وأهمية نسبية 75%.

وعبارة " ضعف البنية التحتية يقلل من قدرة سوق العمل على استيعاب الخريجين" جاءت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (3.6750) موافق، وانحراف معياري(0.82858) وأهمية نسبية 73.5%. وعبارة " ضعف النمو الاقتصادي يساهم في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في ليبيا." جاءت في الترتيب السابع بمتوسط حسابي وقدره (3.2250) محايد وانحراف معياري (0.53048) وأهمية نسبية 64.5%.

وكانت جميع العبارات دالة احصائيا عند مستوى دلالة 5%.

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الأسباب الاجتماعية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	sig	النتيجة
1	يُفضّل أصحاب العمل توظيف العمالة الأجنبية بسبب عزوف الشباب عن بعض المهن.	3.9750	.65974	%79.5	2	.000	موافق
2	التوقعات المرتفعة لدى الخريجين تحول دون قبولهم لوظائف متاحة.	3.4000	1.17233	%68	5	.037	موافق
3	التقاليد والعادات الاجتماعية تُضعف فرص بعض الفئات في الحصول على عمل.	3.1750	1.10680	%63.5	6	.323	محايد

4	الوساطة والمكانة الاجتماعية تلعبان دوراً محورياً في الحصول على الوظيفة.	3.7000	.72324	%74	4	.000	موافق
5	ارتفاع عدد السكان مع قلة الفرص الوظيفية يزيد من حدة البطالة.	3.9000	.59052	%78	3	.000	موافق
6	بعض الوظائف المتاحة ذات دخل منخفض لا يلبي احتياجات المعيشة.	4.1250	.56330	%82.5	1	.000	موافق
7	المحسوبية تؤدي إلى سوء توزيع الكفاءات في أماكن العمل.	2.1250	1.04237	%43	7	.000	غير موافق
النتيجة		3.4857	0.8369	موافق			

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير نتائج الجدول أعلاه رقم (5) أن المتوسط العام لبعد الأسباب الاجتماعية، موافق بمتوسط حسابي وقدره (3.4857)، والانحراف المعياري(0.8369) وبتحليل فقرات المحور يتبين أن جميع العبارات تراوحت بين موافق ومحايد وغير موافق. وكانت عبارة " بعض الوظائف المتاحة ذات دخل منخفض لا يلبي احتياجات المعيشة" هي الأولى بمتوسط حسابي وقدره (4.1250)، وانحراف معياري (0.56330)، وأهمية نسبية 82.5%. وعبارة " يُفضّل أصحاب العمل توظيف العمالة الأجنبية بسبب عزوف الشباب عن بعض المهن." جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.9750) موافق، وانحراف معياري(0.65974) وأهمية نسبية 79.5%. وعبارة " ارتفاع عدد السكان مع قلة الفرص الوظيفية يزيد من حدة البطالة" جاءت في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي وقدره (3.9000) وانحراف معياري (0.59052) وأهمية نسبية 78%. وعبارة " الوساطة والمكانة الاجتماعية تلعبان دوراً محورياً في الحصول على الوظيفة" جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.7000) موافق، وانحراف معياري(0.72324) وأهمية نسبية 74%. وعبارة " التوقعات المرتفعة لدى الخريجين تحول دون قبولهم لوظائف متاحة" جاءت في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي وقدره (3.400) وانحراف معياري (1.17233) وأهمية نسبية 68%. وكانت جميع العبارات دالة احصائيا عند مستوى دلالة 5%.

وعبارة " التقاليد والعادات الاجتماعية تُضعف فرص بعض الفئات في الحصول على عمل" جاءت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (3.1750) محايد، وانحراف معياري(1.10680) وأهمية نسبية 63.5% وهي عبارة غير دالة احصائيا عند مستوى دلالة 5%. وعبارة " المحسوبية تؤدي إلى سوء توزيع الكفاءات في أماكن العمل" جاءت في الترتيب السابع بمتوسط حسابي وقدره (2.1250) غير موافق وانحراف معياري (1.04273) وأهمية نسبية 43%، وهي عبارة دالة احصائيا.

جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الأسباب السياسية والقانونية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	sig	النتيجة
1	التغييرات السياسية المستمرة تؤثر سلباً على استقرار سياسات العمل والتوظيف.	3.8750	1.06669	%77.5	4	.000	موافق
2	عدم وجود قوانين تحمي حقوق العاملين في القطاع الخاص يُقلل من إقبال الخريجين عليه.	3.3750	1.07864	%67.5	6	.034	محايد
3	انتشار النزاعات المسلحة يُسهم في تعطيل النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.	3.2500	1.21423	%65	7	.200	محايد
4	ضعف دور الحكومة في تشجيع القطاع الخاص لتوفير وظائف للشباب.	4.0250	.80024	%80.5	3	.000	موافق
5	عدم وجود استراتيجيات وطنية واضحة لتشغيل الشباب.	4.4000	.59052	%88	2	.000	موافق بشدة
6	غياب المحاسبة والشفافية يؤثر على عدالة التوظيف في المؤسسات العامة.	4.4250	.50064	%88.5	1	.000	موافق بشدة
7	نقص الدعم الحكومي لمبادرات التشغيل الذاتي وريادة الأعمال.	3.6250	.86787	%72.5	5	.000	موافق
النتيجة		3.8536	0.8741	موافق			

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير نتائج الجدول أعلاه رقم (6) أن المتوسط العام لبعد الأسباب السياسية والقانونية، موافق بمتوسط حسابي وقدره (3.8536)، والانحراف المعياري(0.8741) وبتحليل فقرات المحور يتبين أن جميع العبارات تراوحت بين موافق ومحايد وموافق بشدة. وكانت عبارة " غياب المحاسبة والشفافية يؤثر على عدالة التوظيف في المؤسسات العامة" هي الأولى بمتوسط حسابي وقدره (4.4250) موافق بشدة، وانحراف معياري (0.50064)، وأهمية نسبية 88.5%. وعبارة "عدم وجود استراتيجيات وطنية واضحة لتشغيل الشباب" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.4000) موافق بشدة، وانحراف معياري (0.59052) وأهمية نسبية 88%. وعبارة " ضعف دور الحكومة في تشجيع القطاع الخاص لتوفير وظائف للشباب" جاءت في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي وقدره (4.0250) وانحراف معياري (0.80024) وأهمية نسبية 80.5%. وعبارة " التغييرات السياسية المستمرة تؤثر سلباً على استقرار سياسات العمل والتوظيف" جاءت في المرتبة الرابعة

بمتوسط حسابي بلغ (3.8750) موافق، وانحراف معياري (1.06669) وأهمية نسبية 77.5%. وعبارة " نقص الدعم الحكومي لمبادرات التشغيل الذاتي وريادة الأعمال" جاءت في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي وقدره (3.6250) وانحراف معياري (0.86787) وأهمية نسبية 72.5%.

وعبارة " عدم وجود قوانين تحمي حقوق العاملين في القطاع الخاص يُقلل من إقبال الخريجين عليه" جاءت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (3.3750) محايد، وانحراف معياري (1.07864) وأهمية نسبية 67.5%. وعبارة " انتشار النزاعات المسلحة يُسهم في تعطيل النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل" جاءت في الترتيب السابع بمتوسط حسابي وقدره (3.2500) محايد وانحراف معياري (1.21423) وأهمية نسبية 65% وهي العبارة الوحيدة في هذا المحور الغير دالة احصائيا.

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الأسباب الاكاديمية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	sig	النتيجة
1	نقص التدريب العملي يقلل من كفاءة الخريجين لسوق العمل.	2.9250	1.20655	%58.5	4	.696	محايد
2	المناهج الدراسية لا تتماشى مع احتياجات سوق العمل.	2.8500	.92126	%57	5	.309	محايد
3	ضعف المهارات التقنية يضعف من قدرة الخريجين على المنافسة.	2.8250	.93060	%56.5	6	.242	محايد
4	يختار بعض الطلاب تخصصاتهم دون معرفة كافية بمتطلبات سوق العمل.	3.7250	1.08575	%74.5	3	.000	موافق
5	قلة فرص التدريب أثناء الدراسة تُقلل من جاهزية الخريج.	2.2000	1.01779	%44	7	.000	غير موافق
6	ضعف اللغة الإنجليزية يؤثر على فرص العمل في الشركات الدولية.	3.9000	.84124	%78	1	.000	موافق
7	ضعف التنسيق بين الجامعات وسوق العمل يؤثر على تأهيل الخريجين.	3.8000	.64847	%76	2	.000	موافق
النتيجة		3.1750	0.95024	محايد			

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير نتائج الجدول أعلاه رقم (7) أن المتوسط العام لبعد الأسباب الاكاديمية، محايد بمتوسط حسابي (3.1750)، والانحراف المعياري(0.95024) وبتحليل فقرات المحور يتبين أن جميع العبارات تراوحت بين موافق ومحايد وغير موافق. وكانت عبارة " ضعف اللغة الإنجليزية يؤثر على فرص العمل في الشركات الدولية" هي الأولى بمتوسط حسابي وقدره (3.9000) موافق بشدة، وانحراف معياري (0.84124)، وأهمية نسبية 78%. وعبارة " ضعف التنسيق بين الجامعات وسوق

العمل يؤثر على تأهيل الخريجين" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.8000) موافق، وانحراف معياري(0.64847) وأهمية نسبية 76%. وعبارة " يختار بعض الطلاب تخصصاتهم دون معرفة كافية بمتطلبات سوق العمل" جاءت في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي وقدره (3.7250) وانحراف معياري (1.08575) وأهمية نسبية 74.5%. وهي عبارات دالة احصائيا عند مستوى دلالة 5%.

وعبارة " نقص التدريب العملي يقلل من كفاءة الخريجين لسوق العمل" جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (2.9250) محايد، وانحراف معياري (1.20655) وأهمية نسبية 58.5%. وعبارة " المناهج الدراسية لا تتماشى مع احتياجات سوق العمل." جاءت في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي وقدره (2.8500) وانحراف معياري (0.92126) وأهمية نسبية 57%، وعبارة " ضعف المهارات التقنية يضعف من قدرة الخريجين على المنافسة" جاءت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (2.8250) محايد، وانحراف معياري(0.93060) وأهمية نسبية 56.5% وهي عبارة غير دالة احصائيا.

وعبارة " قلة فرص التدريب أثناء الدراسة تُقلل من جاهزية الخريج" جاءت في الترتيب السابع بمتوسط حسابي وقدره (2.2000) غير موافق، وانحراف معياري (1.01779) وأهمية نسبية 44%.

ثالثا/ اختبار الفرضيات

الجدول رقم (8) اختبار T لمحاور الدراسة

	المتوسط الحسابي	المحسوبة T قيمة	الجدولية Tقيمة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأسباب الاقتصادية	3.82857	9.444	2.0227	39	0.000
الأسباب الاجتماعية	3.4857	4.039	2.0227	39	0.000
الأسباب السياسية والقانونية	3.8536	6.641	2.0227	39	0.000
الأسباب الاكاديمية	3.1750	1.259	2.0227	39	0.216

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

فيما يتعلق بآراء المشاركين حول الفرضية ومن خلال الجدول رقم (8) أعلاه يتبين الآتي:

1. أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية لبعد الأسباب الاقتصادية وكان مستوى الدلالة (0.000) أقل من مستوى المعنوية 5% وبناء على ذلك نقبل الفرضية" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأسباب الاقتصادية على سوق العمل في ليبيا".

2. أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية لبعد الأسباب الاجتماعية وكان مستوى الدلالة (0.000) أقل من مستوى المعنوية 5% وبناء على ذلك نقبل الفرضية" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأسباب الاجتماعية على سوق العمل في ليبيا".
3. أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية لبعد الأسباب السياسية والقانونية وكان مستوى الدلالة (0.000) أقل من مستوى المعنوية 5% وبناء على ذلك نقبل الفرضية" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأسباب السياسية والقانونية على سوق العمل في ليبيا".
4. أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية لبعد الأسباب الأكاديمية وكان مستوى الدلالة (0.216) أكبر من مستوى المعنوية 5% وبناء على ذلك ترفض فرضية البحث ونقبل الفرضية الصفرية " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأسباب الأكاديمية على سوق العمل في ليبيا".

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. حصلت الأسباب الاقتصادية على أعلى متوسط (3.82)، مما يشير إلى اتفاق واضح بين أفراد العينة على تأثيرها الكبير على البطالة. وأبرز المشكلات تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل (90%)وتدني الأجور في القطاع الخاص. جميع العبارات دالة إحصائياً، مما يعزز صدقية العلاقة. تم تأكيد الفرضية الإحصائية بوجود تأثير معنوي للأسباب الاقتصادية على سوق العمل.
2. جاءت الأسباب الاجتماعية بدرجة "موافق" (3.48)، ما يشير إلى تأثير اجتماعي ملحوظ لكنه أقل من البعد الاقتصادي. تصدرت مشكلة ضعف الدخل في الوظائف المتاحة (82.5%)، تليها تفضيل العمالة الأجنبية. عبارة "المحسوبية تؤدي إلى سوء توزيع الكفاءات" حصلت على أقل تقدير (43%) رغم دلالتها الإحصائية، ما يشير إلى إدراك متباين حولها. تم قبول الفرضية بوجود تأثير معنوي للأسباب الاجتماعية على البطالة.
3. متوسط الأسباب السياسية والقانونية مرتفع (3.85) مع إجماع واضح على أن غياب الشفافية، وعدم وجود استراتيجيات وطنية يؤثران بشدة على توظيف الشباب. جميع العبارات دالة إحصائيًا باستثناء تأثير النزاعات المسلحة. تم تأكيد الفرضية بوجود تأثير سياسي وقانوني دال على سوق العمل.
4. حصلت الأسباب الأكاديمية على متوسط (3.17) أي ضمن الفئة المحايدة، وأظهرت العبارات تفاوتاً كبيراً بين الموافقة وعدم الموافقة. "ضعف اللغة الإنجليزية" و"ضعف التنسيق بين

الجامعات وسوق العمل" كانا الأعلى تأثيرًا. وتم رفض الفرضية بوجود تأثير معنوي للأسباب الأكاديمية، أي أن هذا البعد لا يُعد عاملًا حاسمًا من وجهة نظر العينة.

ثانيًا: التوصيات

1. ضرورة توسيع برامج التمويل الصغير والمتوسط الموجهة للخريجين الراغبين في إنشاء مشاريع خاصة. مع تحسين الأجور والامتيازات في القطاع الخاص لتشجيع الشباب على الانخراط فيه.
2. دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية لخلق وظائف تتناسب مع أعداد الخريجين المتزايدة. وإصلاح السياسات الاقتصادية الحالية لتكون أكثر مرونة وداعمة لريادة الأعمال.
3. زيادة الوعي المجتمعي بأهمية بعض المهن التي يعزف عنها الشباب رغم احتياج السوق لها. وتبني برامج إعلامية وتوعوية تهدف إلى تغيير الصورة النمطية حول العمل في بعض القطاعات.
4. مكافحة الوساطة والمحسوبية في التوظيف من خلال تعزيز النزاهة والعدالة الوظيفية.
5. تطوير برامج إرشاد مهني للشباب لتعديل توقعاتهم بما يتناسب مع واقع سوق العمل، وإعداد استراتيجية وطنية لتشغيل الشباب تراعي التنوع الإقليمي والقطاعي.
6. تفعيل دور الحكومة في تحفيز القطاع الخاص لتوسيع فرص التوظيف، مع وضع قوانين وتشريعات تحمي حقوق العاملين في القطاع الخاص لتشجيع الانخراط فيه، ومن جانب آخر تعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة، خاصة فيما يتعلق بالتوظيف والتعيين.
7. تعزيز برامج اللغة الإنجليزية والمهارات التقنية في الجامعات بشكل إلزامي ومتكامل، وتطوير المناهج الدراسية لتتماشى مع متطلبات سوق العمل المحلي والدولي.
8. إنشاء شراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية لتوفير فرص تدريب عملي حقيقية، وإطلاق مراكز توجيه مهني داخل الجامعات لمساعدة الطلاب على اختيار تخصصاتهم وفقاً لاحتياجات السوق.

المراجع

الطاهر شبي، و إيناس بوسحلة. (2024). إشكالية البطالة وامقاربات النظرية المفسرة لها. *مجلة دفاتر المخبر، المجلد 19، العدد 1، الجزائر*، الصفحات 91- 109.

أيمن أحمد علي عبدالغفار. (2024). دراسة تحليلية لأزمة البطالة في ضوء رؤية مصر 2030. *مجلة الشريعةوالقانون، جامعة الأزهر، العدد 44، القاهرة*، الصفحات 3449-3540.

بهاء الدين تركية. (2014). البطالة في الوطن العربي تحديد المشكلة والآثار وآليات الإنتاج والحل. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد 63العدد4.*

تهاني عباس فاضل آل محمد آغا. (2024). تحليل أثر بعض متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2022)، رسالة ماجستير. العراق: جامعة القادسية.

حسام علي داود. (2010). *مبادئ الاقتصاد الكلي، ، الطبعة الثانية*. عمان- الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

سعاد عبدالسلام عريقيب. (بلا تاريخ). محددات البطالة في ليبيا- دراسة قياسية. *المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي- رهانات الحاضر وآفاق المستقبل* (الصفحات 662-688). ليبيا: جامعة مصراتة.

سمارة شعبان حسن الهلول. (2021). أسباب مشكلة البطالة في المجتمع. *المجلة العلمية لكلية الاداب، جامعة دمياط، المجلد 10، العدد1*، الصفحات 193-209.

طارق عبدالرؤوف عامر. (2015). *أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية*. عمان- الأردن: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع.

عيسى رحيمي، عادل قرقاد، و نصر الدين العايب. (2018). ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها. *مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية.*

نعيم حسين كزار البديري. (2015). مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً) دراسة تحليلية. *مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية /المجلد23/ العدد 2.*